الأنباء
الاربعاء 21 مارس 2012

خلال استعراض الصالون الإعلامي لدور الشباب تحت قبة البرلمان

اليحيى: كثرة الإضرابات مؤشر على وجود طبقية في الكويت
الشاهين: الشباب لديهم حماس ولا يجب الاستخفاف بهم

أسامة الشاهين وفيصل اليحيى يتوسطهما ماضي الخميس (أنور الكندري)

استضاف الصالون الإعلامي في ندوته مساء امس الأول كلا من النائب أسامة الشاهين والنائب فيصل اليحيى عضوي مجلس الأمة حيث اتسمت الندوة بالحديث المباشر الذي اصاب صلب المواضيع ولمس حقيقة القضايا في الصميم كما يراها النائبان.

فقد بدأت الندوة بمداخلة النائب فيصل اليحيى الذي أكد على أن الحالة العامة في الكويت تشير إلى سوء الأوضاع لأن الأوضاع ـ على حد تعبيره ـ تشهد انقسامات في الكثير من الرؤى والمواقف، مشيرا إلى أن الاضرابات التي يشهدها المجتمع الكويتي بشكل متكرر انما تعني أن «هناك طبقية في المجتمع يعاني منها بعض المواطنين»، متسائلا عن السبب في وجود مثل هذه الطبقية ومن وراءها. وأضاف اليحيى أن هذا جزء من الصورة فقط أما الجزء الآخر فهو «أننا ضمن نظام عاجز عن الإنتاج، وفي أي ديموقراطية في العالم تفرز الانتخابات كتلا سياسية كبيرة وقوية أما الانتخابات في الكويت فتفرز كتلا صغيرة ومفككة»، لافتا الى أن العضو في البرلمان الكويتي أقصى ما يمكن أن يقدمه هو تقديم القضية في مذكرة، ومن هنا يصنع الصدام بين النائب ومن انتخبوه لأن النائب لا يمتلك أكثر، ولذلك فالبرلمان مؤسسة غير قادرة على الانتاج. وتابع اليحيى: ان فلسفة الدستور قائمة على التداول السلمي للسلطة ومن المفترض أن تأتي الحكومة انعكاسا لما يريده الشارع، وما تشهده الكويت من خلال حكومات متعاقبة هو تغيير شكلي فقط وليس تغييرا جوهريا يلبي حاجة الشارع أو يعكس البرنامج الانتخابي لكتل الأغلبية في البرلمان، مشددا على أن أي دولة او نظام ليس فيه تداول للسلطة فهو نظام بلا ديموقراطية حقيقية. وأكد كذلك اليحيى على أن العمل السياسي قائم على الجماعية ولا يمكن أبدا لفرد ان يضع برنامجا سياسيا أو انتخابيا بمفرده لأن مثل هذه البرامج تتناول كل تفاصيل الدولة ومشكلاتها وطريقة حلها، ولذلك فالعمل السياسي لابد أن يكون عملا جماعيا قائما على التعاون وليس مجرد عمل فردي. واستطرد اليحيى: مازلنا نعيد انتاج مشاكلنا السابقة دون جدوى أو حل حقيقي، وأعتقد أنه من الأصلح أن نعيد النظر في النظام وطريقة إدارته كي تستطيع مؤسسات الدولة أن تكون قادرة على الإنتاج والتأثير في مجتمعها وحل المشكلات المختلفة.

من جانبه، اكد النائب أسامة الشاهين في بداية مداخلته على أن الساحة السياسية والعمل السياسي شهدا تغييرا فعليا وكان الشباب هم دعائم هذا التغيير ومحركه الأساسي، واننا قد نختلف على الصواب والخطأ إلا أن هناك حقيقة تظل ثابتة وهي أنه حدث تغيير بالفعل، وأهم مرتكزات هذا التغيير هو ارتفاع السقف السياسي. ولفت الشاهين إلى أن البعض مازال لم يستوعب هذا التغيير الذي حدث على الساحة السياسية ويحاولون تفسير هذه المتغيرات وفق نفس المعايير القديمة البالية، ولذلك نرجو من الإعلام والإعلاميين أن يتناولوا الواقع السياسي في إطاره الحقيقي ووفق التغيرات الموجودة فعليا على الساحة السياسية الكويتية بعيدا عن الخطاب العاطفي والتخويني.

واستطرد الشاهين: لقد حذرنا سابقا من انتقام الخاسرين وما يقومون به من تشويه للعمل البرلماني وعرقلة جهود التنمية، ولكننا سنركز على عملنا وتحدياتنا، ويجب النظر في مسألة أن الشباب بطبيعته متعجل وسريع في التفكير ولديهم حماسة كبيرة ونحن يجب ان نتعامل مع الواقع السياسي بما يتماشى مع تطلعاتهم وحماستهم.

وأشار الشاهين انه لا ينبغي إطلاق الأحكام على العموم كما حدث مع النائبات في البرلمان السابق وان أخطأ أحدهم فلا يعني ذلك بالضرورة أن الكل مخطئون أو نعمم الحكم على الجميع بسبب شخص واحد، فالشباب تحت قبة البرلمان لهم توجهات وخلفيات مختلفة وليسوا جميعهم سواء ولا يجب وضعهم في سلة واحدة.

● عائشة الجلاهمة ـ عبدالله البالول

أثناء ندوة «بين الخطأ والخطيئة» التي نظمتها كتلة الوحدة الدستورية

الراشد: ما يحدث في المجلس الحالي استغلال للسلطة على حساب الشعب الكويتي

علي الراشد ود.معصومة المبارك وصفاء الهاشم ويعقوب الصانع أثناء الندوة (أسامة أبوعطية)

علي الراشد متحدثا

يعقوب الصانع مخاطبا الحضور

قال النائب علي الراشد: لم اكن اتمنى ان يأتي اليوم الذي نتحدث فيه عن تزوير لبلاغ اقتحام مجلس الامة، مشيرا الى انه عمل مشين لم يجرؤ ان يقوم به احد في تاريخ مجلس الامة في يوم الاربعاء الاسود الموافق 16 نوفمبر من العام الفائت، مبينا ان تغيير البلاغ او تصحيحه كان على عينك يا تاجر، والكل قد شاهد واليوم يقولون ما صار شيء وكل ما حدث هو كسر «قلاص ماي».

وأضاف الراشد في الندوة التي نظمتها كتلة الوحدة الدستورية «كود» والتي جاءت تحت عنوان «بين الخطأ والخطيئة» ان رئيس حرس مجلس الامة في شهادته اكد ان النائب وليد الطبطبائي دفع الباب الخارجي بقوة وساعده بعض المتجمهرين وفتحوا الباب عنوة ودخل المتجمهرون، وقام بالعدو تجاه الباب الزجاجي وتبعه عدد من المتجمهرين وهو ما ادى الى اصابة عدد من حراس المجلس، لافتا الى ان الشهادة تضمنت انهم ذهبوا بعد ذلك الى الباب الخشبي وتجاوزوا الحراس بالقوة متجهين لباب قاعة عبدالله السالم يتقدمهم النائب مسلم البراك وتم كسر الباب وتخريبه وتمكين المتجمهرين من الدخول، لافتا الى وجود 7 مصابين من حرس المجلس.

وقال ان السعدون ايام الانتخابات قال ان الامر لدى القضاء وأن النواب يجب ان يعاقبوا لكن بعد نجاحه وجد نفسه امام انتخابات اخرى لذا تمت مساومته على التصويت له من قبل احدى المجموعات مقابل تعديل المادة الثانية فوافق ومساومته من قبل آخرين على تعديل البلاغ لاتهامهم فيه فوافق.

مشيرا الى ان السعدون يريد سداد فاتورة الرئاسة حتى لو على حساب الشعب الكويتي والقانون ونحن كمجموعة من النواب اساءنا هذا الامر واتفقنا على التعبير عن راينا كنوع من الاحتجاج في شكل علم «اسود» فحاولوا تصويرها على انها حركة طائفية رغم ان الاجتماع صار بمكتبي وأنا سني والمقترح «نبيل الفضل» سني.

واضاف: حين اردنا التعبير عن الاساءة التي تعرض لها اشقاؤنا في الامارات من الاخوان فوجئنا بنائب يطلب اضافة الجزر الثلاث التي احتلتها ايران حتى يصوتوا معنا وتمت الموافقة لكنهم صوتوا بالرفض، وحين اردنا التحقيق في دخول اموال لمساندة بعض النواب طلبوا رفع اسم قطر وحين وافقنا صوتوا ضد الطلب فلماذا يكون التحقيق في الرشاوى حين تدفع من داخل الكويت حلال ومن خارجها حرام، متسائلا: ماذا يريدون؟ هل يريدون تحويل الكويت الى «لبنان» جديدة؟

وزاد: ما يحدث هو لعب واستغلال نفوذ واستغلال سلطة على حساب الشعب الكويتي وسنكشفهم والاعلام السوداء لان فعلهم اسود وقد تقدمت ببلاغ رسمي للنيابة العامة ضد احمد السعدون وأتمنى ان تأخذ القضية مجراها ويأتي يوم ترفع الحصانة عنه وأطالبكم بمحاسبة نوابكم ومن يجامل اي فرد في اقتحام مجلس الامة حتى تحموا بيوتكم لان اليوم اذا كنا لا نستطيع حماية بيت الشعب فسيأتي اليوم الذي لا تستطيعون فيه حماية بيوتكم.

معصومة: تصحيح بلاغ اقتحام المجلس هدفه طمس الحقائق وإسقاط هيبة القانون

الصانع: تمر بلادنا بمرحلة حرجة من تاريخها المعاصر، حيث تشتعل الصراعات السياسية ذات الأبعاد والمرجعيات المتعددة الساحة وهو أمر مستهجن ومستحدث على حياتنا السياسية

ومن جهتها قالت النائبة السابقة د.معصومة المبارك: نحتاج الى اكثر من حراك شعبي حتى يصل صوتنا، فما يحدث في الكويت عمل تدميري وعلينا الا نقف موقف المتفرج، فلن نقبل بأن نكون «قوم مكاري»، لابد ان نتحرك وأن تكون لنا وقفة وصوت يرفض ما حدث من اقتحام لمبنى مجلس الامة وتغيير او ما يطلق عليه تصحيح بلاغ الاقتحام.

واعتبرت المبارك ان ما حدث يعد جريمة في حقنا وحق الكويت وحق الاجيال المقبلة، متابعة بقولها: علينا الا نخاف في الحق لومة لائم اتباعا لمنهج القرآن والسنة المطهرة وتوصية نبينا الاكرم محمد ﷺ بقول الحق والعمل به مستشهدة كذلك بقول الامام علي عليه السلام «لا تستوحشوا طريق الحق لقلة سالك»، وقوله كذلك «الحق احق ان يتبع»، مشيرة الى ان هاتين المقولتين صالحتان لكل زمان ومكان.

وتساءلت المبارك: ماذا نريد لديرتنا؟ وأين نحن ذاهبون؟ لقد اصبحنا مهمشين، فما يحدث في الكويت لا يقبله عقل ولا يصدقه منطق، لابد أن يخرج صوتنا مستنكرين لما يحدث من سيادة الفوضى وغياب القانون؟ فمع صراع المصالح انقلب الحق باطلا والباطل حقا؟ فهل نتحول الى شريعة الغاب، ويتصرف كل منا وفقا لهواه وتبعا لمصالحه الشخصية؟ ام نلتزم بمبادئ الدستور والقانون؟

وبدورها، قالت استاذة العلوم السياسية في جامعة الكويت د.هيلة المكيمي: هناك خلط للاوراق وتغيير للحقائق في واقعة تصحيح بلاغ اقتحام مجلس الامة، موضحة ان هناك ممارسات خاطئة، مؤكدة انه يعد تآمرا على دولة القانون والدستور، مبينة ان تغيير البلاغ فيه عبث بالقانون وفيه استخفاف بالعقول ويعد جريمة في وضح النهار وفيه تحويل للكويت من واحة للديموقراطية الى واحة للفوضى.

بدوره، قال امين عام كتلة الوحدة الدستورية «كود» المحامي يعقوب الصانع: تمر بلادنا في هذا التوقيت بمرحلة حرجة من تاريخها المعاصر، حيث تشتعل الصراعات السياسية ذات الابعاد والمرجعيات المتعددة، منها ما هو طائفي او قبلي او مذهبي، وهو امر مستهجن ومستحدث على حياتنا السياسية في الكويت، مشيرا الى ان الكويت وعلى مر عصورها هي دائما لاهلها وبدوها وحضرها، شيعتها وسنتها، فالكويت وطن يعيش فينا لا وطنا نعيش فيه.

وأضاف الصانع: ويبرز على السطح بين الحين والآخر ما يؤرق وحدتنا الوطنية ويعيق نهضتها ويأخذها ويأخذنا من قضايا التنمية والترقي والنهوض الى قضايا فرعية تهدم ولا تبني وتضعف ولا تقوي.

وتابع بقوله: لا سبيل للخلاص من ذلك كله الا بإعمال واعلاء مبدأ سيادة القانون والعدالة الاجتماعية واللذان يمثلان اهم مبادئ وثوابت كتلة الوحدة الدستورية «كود»، مضيفا: فسيادة القانون تتمثل في ان الجميع امامه سواء لا فضل لأحد على أحد إلا بعمله الصالح وجهده المتميز الهادف الى رفعة الوطن ورقي الأمة.

وأكمل الصانع قائلا: ولعلنا جميعا قد داخلنا الاستياء واجتاحت نفوسنا غصة من تصرف مكتب مجلس الامة بمحاولته تصحيح البلاغ المقدم للنائب العام بشأن واقعة الاقتحام لمبنى البرلمان يوم الاربعاء الاسود الموافق 16 نوفمبر عام 2011 كما وصفه سمو الامير.

وأوضح الصانع انه على الرغم من ان مسلك مكتب المجلس في هذا الشأن يعد تصرفا غير قانوني وغير دستوري اذ يمثل تدخلا في اعمال السلطة القضائية وذلك وفقا لما نصت عليه المادة 146 من قانون الجزاء مؤكدا ان هذا الامر قد اثار استياء الغالبية العظمى من ابناء الشعب الكويتي لمخالفته اصول وقواعد الحق والعدل والمساواة، مضيفا: كما انه يختلف مع مبادئ الشرع الحنيف الذي جاء على لسان الرسول ﷺ: «انما اهلك من كان قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه، واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد».

● ناصر الوقيت

في ندوة حماية المستهلك في مقر منظمة العمل الكويتي «معك»

العدساني: مواد مسرطنة دخلت الكويت ولم يتم فحصها بسبب أجهزة الصحة المتهالكة

رياض العدساني وناصر المصري وداهم القحطاني خلال الندوة (هاني الشمري)

قال النائب رياض العدساني ان كل الدول المدنية توجد بها جمعية حماية المستهلك الا الكويت لا يوجد بها هذا الامر والوكالات التجارية تم الغاؤها في العالم كله عام 95 لكسر الاحتكار ومن المفروض ان تطبق الكويت هذا الامر في العام 2000 لمنع الاحتكار، جاء ذلك خلال ندوة حماية المستهلك في مقر منظمة العمل الكويتي «معك» وأضاف: انه سيطالب وبقوة بقانون كسر الاحتكار وتحديث القانون التجاري الذي من سلبياته احتكار البضاعة وان قانون المنافسة التجارية تم التصديق عليه منذ عام 2007 والى الان لم يطبق وكان في المداولة الاولى للجلسة الاخيرة ولكن لم يتم التصويت عليه بسبب عدم اكتمال النصاب.

وبيّن العدساني ان هناك خللا في التسعير بالكويت وبعض الشركات تصدر منتجاتها خارج الكويت وتكون اسعار المنتجات أرخص بكثير خارج الكويت برغم ان هذه الشركات تحصل على دعم من حكومة الكويت ودائما يكون عذر هذه الشركات بأنها تريد المنافسة بتلك الدول وهذا عذر غير مقبول كاشفا ان بعض المواد المسرطنة دخلت الى الكويت ولم يتم فحصها وان اجهزة وزارة الصحة لفحص المواد متهالكة وبعضها لا يصلح للفحص.

وطالب العدساني بهيئة مختصة لفحص الاغذية، لان الهيئات الحالية الوزير يشرف عليها ولكن لا يستطيع التدخل فيها وهيئة فحص الاغذية يفترض ان تكون هيئة مستقلة تماما ولا تمارس عليها اي ضغوط مثل ديوان المحاسبة.

وقال نعاني بالكويت من النسب الصحيحة والاحصائيات السليمة ويفترض ان تكون هيئة مستقلة بعيدة عن الوزارات او مجلس الامة. من جانبه استغرب ناصر المصري من ان يأتي قرار يمنع انشاء جمعيات النفع العام قائلا ان قرار مجلس الوزراء الغى قدراتنا بانشاء جمعية نفع عام في ظل وجود القانون متسائلا اين القانون ومجلس الوزراء مخترق بالقانون وماذا تبغي بعد؟

متسائلا اين مجلس الامة منذ سنة 86 والى الان اصبح عمر قانون الغاء جمعيات النفع العام اكثر من 20 عاما دون ان نرى اي تحرك مبينا انه لا يعقل ان بعد هذا العمر كله نستجدي وزراء الشؤون والعمل ومجلس الوزراء لكي ننشئ جمعية نفع عام ندافع بها عن حقوقنا كمواطنين ووافدين.

وذكر المصري انه تقدم هو وكل من محمد النقي والصحافي حامد بويابس لانشاء جمعية عامة لحماية المستهلك وقامت الوزارة بالطلب منهم جميعا الاجتماع وتحديد آلية متوافقة بينهم لانشاء الجمعية وفعلا تم الاجتماع بأحد الفنادق وقمنا بتحقيق جميع ما طلبته الوزارة لنفاجأ فيما بعد بأن طلبنا قوبل بالرفض من الوزارة متسائلا بما اننا سلكنا كل الطرق القانونية لماذا يرفض طلبنا وهل المطلوب ان نتحدى القانون او نقوم باللجوء للمنظمات العالمية «لفضح اهلنا» كنوع من انواع سواد الوجه؟

وأكد المصري ان بوجود هذا العدد الهائل من الاخبار التي نسمعها يوميا عن تجار فاسدين الى اننا لم نسمع في يوم ان تاجرا فاسدا قبضوا عليه او صادروا امواله. بدوره قال محمد العلي منسق الجمعية العامة لحماية المستهلك ان فكرة الجمعية ما هي الا فكرة شبابية بدأت بموقع التواصل الاجتماعي تويتر وكانت البداية بسبب ارتفاع الاسعار وتذمر الجميع من ارتفاع الاسعار.

● سلطان العبدان

جانب من الحضور خلال الندوة